برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي

حوكمة الشركات
لمحة عامة

مقدمة :

تبرز أهمية الحوكمة من الدور الذي تقوم به في تنظيم العلاقة بين الأطراف الرئيسة بالشركة، (المساهمين وإدارة الشركة التنفيذية ومجلس الإدارة).. بحيث تحدد مسؤوليات كل طرف وحقوقه.

وقد استدعت الخصائص التي تتميز بها الشركات المعاصرة وضع ضوابط للحوكمة، وعلى وجه التحديد:

- النفوذ الذي يتمتع به كبار المساهمين على حساب صغار المساهمين.
- الفصل بين ملكية الشركة وإدارتها.

وقد كان ذلك مدعاة لوضع نظام رقابي يضمن لأصحاب المصالح في الشركة قيام الإدارة بمهامها على أفضل وجه، في الوقت الذي يحمي فيه هذا النظام صغار المساهمين من تسلط كبار المساهمين.

ومن ثم برزت الحوكمة كنظام يضبط عمل جميع الأطراف المعنية في الشركة من مساهمين وإدارة تنفيذية ومجلس إدارة.

(وكيف نُعَرِّف الحوكمة؟
ماهو مفهوم الحوكمة؟)

مفهوم الحوكمة :

لا يوجد تعريف جامع مانع لمصطلح الحوكمة؛

إذ تُعرِّفها مؤسسة التمويل الدولية **IFC** على أنها «النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة والتحكم في أعمالها».

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** على أنها «مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة (الإدارة التنفيذية) ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح».

كما يوجد تعريف آخر للحوكمة يدور حول الطريقة التي تدار بها الشركة وآلية التعامل مع جميع أصحاب المصالح فيها، بدءاً من عملاء الشركة والمساهمين والموظفين (بما فيهم الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة) وانتهاء بآلية تعامل الشركة مع المجتمع ككل.

ومن أفضل التعريفات المختصرة الشاملة لمفهوم الحوكمة أنها "مجموعة من الضوابط والمعايير والقواعد التي تحقق الانضباط المؤسسي من خلال تحديد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من جهة أخرى".

كما وتشمل ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي كافة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتحقق التوازن بين مصالح الشركة والعاملين بها والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بالشركة.

بشكل عام فإن الحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة (أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمين...) بهدف تحقيق الشفافية، والعدالة، ومكافحة الفساد، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة لحماية المساهمين، والتأكد من أن الشركة تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجيتها طويلة الأمد.

أهداف الحوكمة :

وتسعى الحوكمة لتعزيز مبادئ الشفافية أو المسائلة والمسؤولية والعدالة، من خلال وضع مجموعة من القواعد التي يتعين على الشركات التقيد بها. ولعل أبرز الأهداف المرجوة من تطبيق الحوكمة مايلي:

- الشفافية: وتعني الشفافية الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شئ قابلا للتحقق والرؤية السليمة.
- المساءلة: يحق للمساهمين مساءلة الإدارة التنفيذية عن أدائها بمقتضى القانون وأنظمة الحوكمة ، كما تضمن المساءلة مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة ومسؤولية المجلس أمام المساهمين.
- المسؤولية: بمعنى رفع الحس بالمسؤولية لدى شقي الإدارة (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية)، وأن يتصرف كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدرجة عالية من الأخلاق المهنية، كما تقر المسؤولية بالحقوق القانونية للمساهمين وتشجع التعاون بين الشركة والمساهمين في أمور كالربح وتوفير فرص العمل.
- المساواة: المقصود بالمساواة هنا هو المساواة في الحقوق بين صغار المستثمرين وكبارهم، كما يقصد بها كذلك المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

مبادئ الحوكمة :

أرست منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** مجموعة المبادئ التي أصبحت تمثل مرجعية لكافة المؤسسات والشركات فيما يخص الحوكمة. ومن أهم هذه المبادئ:

- وضع إطار فعال لحوكمة الشركات من خلال وضع القوانين والتشريعات المتعلقة بالحوكمة التي تتوافق مع القوانين الأخرى السائدة.
- تشجيع فعالية الأسواق المالية في الدولة.
- حرية تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود.
- تأسيس المؤسسات الرقابية اللازمة في الدولة.
- تؤكد مبادئ الحوكمة على تمتع المساهمين بالحقوق التي يضمنها لهم القانون والمساواة بين المساهمين صغارهم وكبارهم وكونهم مواطنين أو أجانب.
- كما تؤكد على ضرورة تأسيس مجلس إدارة حسب تركيبة وآلية انتخاب تتوافق مع القوانين ذات العلاقة بالدولة.
- كما تحدد هذه المبادئ مسؤوليات معينة لمجلس الإدارة بحيث لا تتداخل مع مسؤوليات الإدارة التنفيذية.
- ضرورة الإفصاح عن بيانات الشركة المالية وعملياتها بشكل دقيق ومنظم.

مزايا ومنافع الحوكمة :

وقد تبين أن هناك مجموعة من المزايا والمنافع التي تعود على كل من الشركة والمجتمع من تطبيق الحوكمة لعل من بينها:

- تشجّع الحوكمة المؤسسات على الاستخدام الأمثل لمواردها.
- تساعد الحوكمة الشركة على تحقيق النمو المستدام وتشجيع الإنتاجية.
- تقلل كلفة رأس المال على الشركة؛ حيث أن البنوك تمنح قروضاً ذات نسب فائدة أقل للشركات التي تطبق أنظمة الحوكمة مقارنة بالشركات غير الملتزمة بالحوكمة.
- تسهل عملية الرقابة والإشراف على أداء الشركة عبر تحديد أطر الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة وتطبيق الشفافية والإفصاح.
- تسهم الحوكمة في استقطاب الاستثمارات الخارجية إذ أن المستثمرين الأجانب ينجذبون لأسهم الشركة التي تطبق أنظمة الحوكمة باعتبارها استثمار في شركة ملتزمة وتتميز بالشفافية، ومن ثم فإن عنصر عدم التيقن يكون أقل مقارنة بالشركات الأخرى.
- تعمل الحوكمة على استقرار أسواق المال.

حوكمة فعالة.. أساس للتنمية المستدامة